نحو بلورة توجه في التعامل مع قضية عرب 1948 (2 من 3)

ثقافة الوشاية الموروثة من ايام الخوف يستخدمها بعض المرتبطين بالمؤسسة الاسرائيلية لمحاربة التيار القومي

الاندماج غير ممكن والانفصال وهم والحل دولة لكل مواطنيها والاعتراف بالعرب كأقلية قومية لها حقوق جماعية

عزمي بشارة*

أسس مشروع القوى القومية في الداخل

ينسجم نضال التيار القومي في الداخل تحت شعار «الحفاظ على الهوية القومية العربية وتطويرها» و «الدولة لجميع مواطنيها» مع التوجه القومي العربي الديمقراطي ويكمله. فهذا الطرح الذي يؤكد على الهوية العربية الفلسطينية والمواطنة المتساوية يواجه جوهر الصهيونية الكامن في تعريف دولة إسرائيل كدولة اليهود. وهذا هو المسعى العربي الوحيد حاليا والذي يصطدم مع الصهيونية فكرا وممارسة، فدولة إسرائيل لا يمكن أن تكون دولة اليهود في العالم أجمع وأن تكون دولة مواطنيها العرب واليهود في الوقت ذاته إذ عبر مشروع دولة المواطنين تصبح «المساواة في الحقوق» التي يطالب بها المواطنون العرب في الداخل مشروعا مناقضا للصهيونية، وقد رفعت القوى السياسية العربية في الماضي مطلب المساواة دون هذه الإضافة، مما جعل مطلب المساواة بوابة ومدخلا للأسرلة.

وقد استطاع التيار القومي الديمقراطي خلال فترة قصيرة جدا منذ قيامه أن يعمم بشكل لم يسبق له مثيل فكرة المواطنة غير المشروطة والمؤسسة على كون سكان البلاد الأصليين من ناحية، وفكرة الهوية القومية الجامعة للعرب في الداخل كحجر الأساس لوجودهم كمجتمع منظم في بلادهم من ناحية أخرى، وبتواز مع الفكرة الاولى.

وخلافا لما يروج من قبل بعض النقاد ليس مشروع المساواة الكاملة في دولة لجميع مواطنيها مطلبا بل بوصلة توجه النضال الجاري أصلا من أجل المساواة باتجاه معاد للصهيونية.

ومن هذا المشروع تشتق الحركة الوطنية والتيار القومي مطالب عديدة تترجم طموح المواطنين لمساواة في الفرص في مجالات التوظيف والتعليم والميزانيات المستثمرة في البنى التحتية وفي التأمينات الاجتماعية. لسنا سذجا لنعتقد أن دولة إسرائيل قد تصبح دولة لجميع مواطنيها ما دامت صهيونية. ولكن مطلب المواطن العربي في هذه البلاد هو المساواة، وهو يقدم مطلبه هذا في حدود المواطنة الاسرائيلية، وهو يقصد بالمساواة المساواة مع المواطن اليهودي. والطريق أمام التيار القومي هو ليس تجاهل هذا المطلب بل وضعه في صدام مع الصهيونية.

التمييز والإهمال

لقد عانت الأقلية العربية الأمرين في الماضي نتيجة التمييز القومي والإهمال وكان نضالها ينحصر في رفع الغبن اللاحق بها وفي الحفاظ على هويتها. ولم تأخذ الحركة الوطنية مطلب المساواة بجدية، لأن القضية الوطنية بالنسبة لها كانت هي الأساس. وكان أي تقدم في حلها مرتبطا بالحركة الوطنية الفلسطينية والمشروع القومي العربي. وحتى لو سلمنا أن هذا الموقف كان ممكنا سياسيا في الماضي إلا أنه لم يعد ممكنا كموقف سياسي للأسباب التالية:

1ـ نشأت داخل الأقلية العربية في إسرائيل طبقات وسطى جديدة وقطاعات عمالية وأجيرة واسعة وفئات مثقفين مرتبطة بالمواطنة الاسرائيلية وبتوسيع الحقوق في إطار هذه المواطنة.

2ـ ولدت عملية مصادرة الأرض وزوال الزراعية العربية اندماجا كاملا على هامش الاقتصاد الاسرائيلي، ولم تنشأ خلال السنين الخمسين الماضين عملية إنتاج عربية أو اقتصاد عربي مستقل يشكل أساسا لنزعة انفصالية من أي نوع.

3ـ ازدياد الوعي العربي المحلي للطاقة الكامنة في المواطنة الاسرائيلية سياسيا واجتماعيا خاصة على مستوى الحقوق.

4ـ طرأت تحولات هامة على السياسة والمجتمع والاقتصاد في إسرائيل أدت إلى ارتفاع مستوى المعيشة بشكل مطرد في العقدين الأخيرين بما في ذلك مستوى معيشة المواطنين العرب وذلك رغم اتساع الهوة بينهم وبين المواطنين اليهود بالمقاييس النسبية.

5ـ توسع حقوق المواطنة بشكل عام نتيجة لسلسلة من التشريعات الليبرالية وقرارات المحكمة العليا بما يتلاءم مع تطور المجتمع الاسرائيلي نفسه.

تحولات

إضافة لهذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التحول الذي طرأ على متغيرين أساسيين كان لهما أعظم الأثر على المزاج السياسي للمواطنين العرب:

1ـ أزمة المشروع القومي العربي منذ بداية السبعينات، هذه الأزمة التي وصلت قمتها في حرب الخليج.

2ـ ولوج حركة التحرر الوطني الفلسطيني عملية السلام كعملية تسوية تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وهبوط عملها الوطني داخل الخط الأخضر على سلم الأولويات إلى درجة الاقتصار على توقعها أن يدعم العرب في الداخل «العملية السلمية» ودعم مواقف السلطة الفلسطينية في المفاوضات. لم يعد بإمكان الحركة الوطنية ولا بإمكان التيار القومي إدارة الظهر لموضوع المواطنة، ولو لم يُولها الأهمية اللازمة لما احتلت مكانا أقل أهمية على جدول أعمال المواطنين العرب، ولتصدر العمل من أجل المساواة قوى انتهازية يمينية أو قوى متأسرلة وصهيونية. ولقد لوحظ فعل ازدياد قوة نزعة اندماجية ترافق مطلب المساواة منذ نهاية الثمانينات أدت إلى زوال الفرق بين أحزاب اليسار الصهيوني والأحزاب العربية. ومع إقامة التجمع الوطني الديمقراطي حصل انقلاب في الخطاب السياسي العربي في إسرائيل باتجاه تأطير مطلب المساواة ضمن مشروع دولة المواطنين بحيث طرحت مطالب «مساواتية» لم تخطر ببال القوى السياسية الفاعلة في المجتمع العربي حتى ذلك الوقت، كما طرحت أفكار ترمي إلى تجذير الهوية القومية العربية على مستوى الخطاب السياسي مما اضطر القوى السياسية الأخرى الفاعلة على الساحة العربية إلى مجاراة التجمع والتراجع عن لهجتها الاندماجية.

مشروع دولة المواطنين

لقد طرح التجمع الوطني الديمقراطي مشروع دولة المواطنين بتواز مع الادارة الذاتية الثقافية للعرب مفندا المزاعم أن أمام العرب في إسرائيل خيارين لا ثالث لهما فإما الاندماج وإما الانفصال. وقد بين التجمع أن الخيارات أمام المواطنين العرب في إسرائيل لا تقتصر على الاندماج أو الانفصال، بل تجاوز خطاب التجمع السياسي ذلك إلى فضح وهمية هذين الخيارين.

فالاندماج في إسرائيل غير ممكن لأنه لم ولن تتشكل فيها أمة واحدة من المواطنين. والأساس النظري الذي قامت عليه إسرائيل ويشكل تعريفها والوظيفة التاريخية التي حددتها لذاتها هو كونها دولة اليهود. وطالما كانت الدولة دولة اليهود فهي لا تفصل بين الدين والقومية وبين كليهما من ناحية والدولة من ناحية أخرى. ولذلك فإن أي اندماج بالدولة هو وهمي بالكامل أولا لأنه غير ممكن دون تغيير القومية، وتغيير القومية يتطلب تغيير الدين، وثانيا لأنه يؤدي إلى حالة تهميش. ويتسبب الاندماج الوهمي في تعميق أزمة الهوية الذاتية للعربي ولا يمنحه المساواة الكاملة في العلاقة مع الدولة.

فهل الاندماج ممكن إذا تحولت دولة اسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها ونفذت طابعها الصهيوني؟ هذه الامكانية غير واردة التحقق بالمنظور التاريخي المتوسط، ولكن حتى إذا تحققت فهي لن تعني الاندماج في قومية واحدة، هي أمة من المواطنين، كما هو الحال في فرنسا أو الولايات المتحدة. فلقد نشأت تاريخيا على هذه الارض وفي هذه البلاد قوميتان، وقيام دولة المواطنين ديمقراطية وعلمانية لا يعني اندماجها في قومية واحدة. فالقومية العربية قائمة والتخلي عنها يقود إلى الطائفية والعشائرية والانحلال ولا يقود إلى قومية إسرائيلية.

وقد بينا في بداية هذا الفصل أن خيار الانفصال بالنسبة للعرب في اسرائيل غير وارد. وهو غير ممكن جغرافيا ولا اقتصاديا ولا سياسيا. فالعرب في اسرائيل لا يعيشون على وحدة جغرافية واحدة أو اثنتين كما هو الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشكلون وحدة اقتصادية تعيد إنتاج ذاتها، ولو نسبيا، باستقلال عن الاقتصاد الاسرائيلي. ونشاطهم السياسي يتم ضمن حدود وحقوق المواطنة الاسرائيلية بما في ذلك إقامة الاحزاب. ويتطلعون إلى المساواة في إسرائيل ـ وبالتالي فإن خيار الانفصال هو خيار وهمي لا معنى له. وهو قائم في الدعاية الصهيونية اليمينية فحسب التي تحاول تخويف الرأي العام الاسرائيلي من العرب. تماما كما كان خيار الاندماج قائما في دعاية اليسار الصهيوني ويذهب إلى نفي الهوية القومية للعرب دون قبول مساواتهم الكاملة.

لا المساواة للعب في هذه البلاد رديفة للاندماج ولا الحقوق القومية الجماعية رديفة للانفصال. والتناقض بين المساواة والحقوق القومية هو تناقض وهمي كاذب. بل ويذهب التجمع الوطني الديمقراطي إلى الادعاء أن المساواة في حالة العرب في اسرائيل غير ممكنة دون الاعتراف بحقوقهم الجماعية، وأن الحقوق الجماعية يجب ألا تكون على حساب المساواة.

المساواة الكاملة

ولذلك يطرح التيار القومي المساواة الكاملة في دولة لجميع مواطنيها والاعتراف بالعرب في إسرائيل أقلية قومية تحظى بحقوق جماعية ناجمة عن هذا الاعتراف يتصدرها الحق بالحكم الذاتي الثقافي.

العرب في إسرائيل كأفراد هم مواطنون. ولكنهم يشكلون جماعة يفترض أن تشكلها سابق على قيام الدولة العبرية، وذلك كجزء من شعب مكون من سكان البلاد الاصليين.

إن صفة الجماعة القومية للمواطنين العرب سابقة على قيام الدولة الصهيونية. وليس بوسع هذه الدولة أن تتنكر لحقيقة كونهم جزءا من الامة العربية والشعب الفلسطيني وأنهم سكان البلاد الاصليون الباقون على أرضهم. هذه صفة جماعية وليست فردية وهي سابقة تاريخيا لكونهم مواطنين في إسرائيل، وذلك رغم مطلب الاعتراف بهم كجماعة قومية ضمن القانون الاسرائيلي، بحيث تترتب على هذا الاعتراف حقوق جماعية تعترف بها الدولة العبرية كحقهم في الحكم الذاتي. علينا أن نذكر أن قوميتهم ليست مرهونة بهذا الاعتراف.

ولذلك قبل أن تضطر هذه الدولة إلى التعامل مع المجتمع العربي في إسرائيل كجماعة قومية أصيلة وليس كمجموعة من الطوائف أو الاقليات أو الأفراد المستعدين للتنازل عن هويتهم القومية مقابل اندماج موهم. ولعرض طرح العرب في اسرائيل أنفسهم كجماعة قومية تواجه القوى السياسية الوطنية تحديات ومستلزمات أولها أن تشكل قيادة قومية وان تعكف على بناء مؤسسات الأقلية العربية في إسرائيل.

فالإدارة الذاتية ليست مطلبا من الدولة فحسب، بل تعني أيضا، وربما أولا، قدرة المجتمع على تنظيم ذاته في مؤسسات قومية. هذا هو امتحان المجتمع العربي في سياق مطلب الاعتراف بطابعه القومي. ويرتبط النجاح في هذا الامتحان أولا بحصانة المجتمع العربي وقواه السياسية والاجتماعية الفاعلة ضد الطائفية، وثانيا بقدرته على تنظيم مؤسسات ثقافية واجتماعية وبحثية قادرة على بلورة وجهة نظر ومطالب موحدة وتخطيط علمي بديل لتخطيط السلطة دون مزاودات ومبالغات. تنجم المزاودات عن عدم وجود أطر مرجعية قومية تتخذ قراراتها المقبولة والملزمة بشكل ديمقراطي، وهي تشل العمل. وهذه إحدى المهام الأساسية التي طرحها ويطرحها التيار القومي. إن البديل لتنظيم الأقلية العربية على أساس قومي هو تهميشها السياسي والثقافي والاجتماعي المؤدي لضحالة النشاط الثقافي وقلة الابداع، بل وازدياد معدلات العنف والجريمة والانحلال إلى طوائف قطريا، وعائلات محليا وضعف التماسك الاجتماعي الذي يربط الأفراد سوية في مجتمع قومي واحد متماسك.

إذا نظم العرب أنفسهم كشعب سيكون بوسعهم أن يفرضوا على الدولة بلورة برامجهم التعليمية وتقرير أهداف رأي الأقلية العربية ضمن مؤسسات التخطيط في هذه الدولة، المحكومة بالأيديولوجية الصهيونية في كل ما يتعلق بالتخطيط والتصنيع والاسكان وسياسة الأراضي المتبعة. كما ويندرج ضمن الحقوق الجماعية التي طالب التيار القومي بها منذ أن مثل برلمانيا، وذلك بطرحها شكل اقتراحات قوانين، تمثيل العرب كعرب بشكل ملائم في مؤسسات مختلفة رسمية أو شبه رسمية.

هنا يطرح السؤال الهام : هل يعتبر تمثيل العرب في هذه المؤسسات قيمة عليا تخضع لها المواقف السياسية؟ الجواب الواضح والقاطع الذي يقدمه التيار القومي ممثلا بالتجمع هو لا. لقد طرح التجمع موضوع تمثيل العرب اللائق في الشركات الحكومية ومؤسسات الدولة والوظائف الحكومية كخطوة على طريق المساواة تنطلق من مبدأ تلازم الحقوق الفردية والجماعية.

ولكن التجمع لا يطالب بتمثيل العرب في المؤسسات الأمنية أو مؤسسات السياسة الخارجية، ويعتبر البعض رفض الدولة لتمثيلهم في هذه المواقع تمييزا عنصريا. وقد كان هذا صحيحا في الماضي. ويبدو أن المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة تزاول في هذه المواقع تمييزا عنصريا. وقد كان هذا صحيحا في الماضي. ويبدو أن المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة قد غيرت موقفها من هذا الموضوع وتبدي مرونة أكبر بالنسبة لدمج العرب في هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لتطوير مصلحة عربية مندمجة بالسياسة الاسرائيلية الأمنية والخارجية والطريق الأقصر لتآكل الوعي والانتماء القومي ولغرض أسرلة أنماط السلوك السياسي العربي وتسهيل مراقبته والسيطرة عليه.

ولذلك يضع التيار القومي مطالبه المساواتية ليس بتناقض وإنما بتناسق مع الموقف السياسي والقومي بحيث لا تتحول مطالب المساواة إلى عملية أسرلة وصهينة وتهميش.

لقد كشف مشروع «دولة المواطنين» عن تناقضات عميقة في المبنى الصهيوني للدولة وساهم ويساهم بكشف أبعاد جديدة للصراع بين أنماط التدين والعلمانية في إسرائيل مبينا أن معركة العلمنة الحقيقية لا تقتصر على الأحوال الشخصية، أو على أحكام يوم السبت ونمط الحياة اليهودي المفروض، وإنما تتجاوز ذلك إلى موضوع العلاقة الاشكالية بين الدين والقومية في اسرائيل. مشروع «دولة المواطنين» هو فكرة موجهة تضع أجندة في التعامل مع أجهزة. وهذه الفكرة الموجهة تفضح حقيقة طالما حاولت القوى العربية الفاعلة ان تتجنب رؤيتها وهي أن المساواة غير ممكنة في دولة تعتبر نفسها دولة اليهود.

والتقدم نحو المساواة حقيقة لا تتم إلا بهذه البوصلة. والمطالب التي تشير إليها كمطالب تؤدي إلى تراجع صهيونية الدولة. وهنا يوجه للتجمع السؤال الهام التالي: ألا يساوركم الخوف من أن مشروع «دولة لجميع مواطنيها» قد يؤدي إلى اشتراط المساواة في «الواجبات» مقابل المساواة «بالحقوق» في مثل هذه الدولة، ألا يؤدي هذا المشروع إلى تضامن مع الدولة وولاء لها؟

يدرك التجمع الوطني الديمقراطي التناقض القائم في واقع المواطنين العرب في هذه البلاد، واحتمال تفسير مطلب دولة المواطنين لدى فئات انتهازية واسعة تنتظر مبررا نظريا لعملية الأسرلة. ولكن التيار القومي الديمقراطي لا يطرح «دولة لجميع مواطنيها» بمعزل عن الهوية القومية والحقوق الجماعية. كما أن الدولة لجميع مواطنيها هي ليست دولة اليهود أو الدولة اليهودية، وهنا ينفرد التيار القومي بالتأكيد على أن مقولة «دولة يهودية ولجميع مواطنيها» هي مقولة متناقضة وغير مقبولة نظريا.

لا يعترف التيار القومي بالعلاقة بين الحقوق والواجبات ويعتبرهما وجهين منفصلين للمواطنة الديمقراطية، ولا علاقة للمساواة بالخدمة في الجيش الاسرائيلي. فلا الخدمة العسكرية تولد المساواة ولا المساواة تتطلب خدمة عسكرية. ويرفض التيار القومي الخدمة العسكرية من منطلق قومي ووطني ويحافظ على هذا البعد في تقييمه لموضوع الاندماج الأمني والذي ينجم عنه تشويه للشخصية القومية والأخلاقية.

لا شك أن التناقض قائم في واقع العرب في اسرائيل في العمل السياسي وبالعزوف عن العمل السياسي– والمواطن الواعي يواجه هذا التناقض في كل خطوة في السياسة وخارج السياسة. وقد أدى هذا التناقض بين الحفاظ على الهوية القومية ومطلب المساواة الكاملة إلى تأزيم القوى السياسية العربية والى تأزيم شخصية «العربي الاسرائيلي» المشوهة اللاعبة على حبلين والمسترخية على تقاطع هامشين: هامش الأمة العربية وهامش المجتمع والسياسة الاسرائيلية، لاعبة دور الضحية في كل سياق، أو دور الاسرائيلي في سياق مطلب المساواة، والوطني الفلسطيني في سياق دور التضحية.

ولكن التجمع الوطني الديمقراطي يدرك ليس فقط الطاقة الهدامة في التناقض الذي يأسر ويتملك غير الواعين لوجوده، وإنما أيضا الطاقة الدافعة للتناقض الجدلي القائم في مواطنة العرب في إسرائيل وذلك على مساري الصراع مسار المواطنة الديمقراطية والصراع ضد الصهيونية والتأكيد على الشخصية العربية الفلسطينية المستقلة.

القومية والديمقراطية والجمع المتنع

يناضل التيار القومي بين نارين في ظروف الانتماء للامة العربية والشعب الفلسطيني وفي ظروف المواطنة الاسرائيلية كمعطى. والعمل بين نارين منهك ومُضْنٍ في المدى المنظور، ولكنه مفيد ومبلور ومفولذ على المدى البعيد، لان الفكر السياسي في هذه الحالة يشق طريقه ويوجه الممارسة ضمن مجموعة متناقضات قلما تجتمع في عالمنا، «وعسى ان تكرهوا امرا وهو خير لكم»، وخصوصية التيار القومي الديمقراطي التي تجعله يجمع بين القومية والديمقراطية وبين الليبرالية في حقوق المواطنة والحقوق الجماعية، وبين الانتماء الأصيل الى الأمة والثقافة العربيتين وفكر التنوير النقدي الذي يرفض تحويل الثقافة إلى فلكلور جامد، ويرفض التعامل مع الأمة والقومية كجواهر ثابتة. هذه هي الخصوصية التي تكتسبها ويطورها التيار القومي الديمقراطي في الداخل من خلال لقاء وصراع الأضداد.

ولا يشكل صراع الأضداد دائما حالة بطولية يعبر فيها النضال السياسي عن تناقض وجودي، وهذه الحالة قائمة في صراعنا مع الصهيونية، ولكن قد يتخذ هذا الصراع أشكالا مشوهة وهزيلة ناجمة عن بؤس الحالة السياسية في أوساط شعب أصبح أقلية عربية، إذ قد يؤدي إلى تذيلها الخالي من الندية والمساواة بحكم التعريف، للاعلام الاسرائيلي والمؤسسة الاقتصادية والسياسية الاسرائيلية.

ثقافة الوشاية

ويتجلى هذا البؤس بأفظع أشكاله في ثقافة الوشاية الموروثة من ايام الخوف، أيام الحكم العسكري والذي رزح في ظله عرب هذه البلاد حتى عام 66. وما زال بعض المرتبطين بالمؤسسة الاسرائيلية الحاكمة مصلحة وثقافة يستخدمون هذه الأداة في محاربة التيار القومي، وذلك بترجمة مواقفه القومية إلى العبرية، وبالإشارة إلى أن وجوده في الساحة السياسية العربية يؤدي إلى حالة مزاودة وتنافس بين الاحزاب العربية على اتخاذ المواقف المتطرفة ـ والرسالة التي يبثها هؤلاء تارة بالهمس والغمز واللمز، وتارة بالتصريح العلني للاعلام الاسرائيلي : «أن التيار القومي متطرف وغير مسؤول ويجر الساحة العربية إلى التطرف، وحتى إلى انفصال العرب عن جسم الدولة» ـ أو «ان التيار القومي متطرف وغير مسؤول ويجر الساحة العربية إلى التطرف، وحتى إلى انفصال العرب عن جسم الدولة» ـ أو «أن تحذيرات رئيس الشاباك في تقرير للجنة الخارجية والامن عن التجمع الوطني الديمقراطي والنائب عزمي بشارة لا يصح للتعميم على الجميع».. وغير ذلك من التصريحات الذاهبة إلى عزل التجمع باعتباره متطرفا فيسهل ضربه واتخاذ إجراءات ضده من قبل اسرائيل. نفس العقلية وفي بعض الاحيان نفس القوى المتذيلة لليسار الصهيوني والتي تتهم التجمع بالتطرف والراديكالية والقومجية، تبث للعالم العربي أن التيار القومي العربي في الداخل يعترف بشرعية دولة إسرائيل، وأن طرحه الديمقراطي المعادي للصهيونية المعبر عنه في تبنيه لمفهوم «دولة لجميع المواطنين» مثلا، هو دعوة صريحة للاندماج في جسم الدولة العبرية.. ولا يضير هذه القوى أن تتلقف الكلام قوى عربية معادية للقومية العربية كمفهوم، أو معادية للقومية العربية من منطلق تجربتها السلبية مع التيارات القومية العربية في السلطة، وأخرى قد تناقش التيار القومي في الداخل من منطلق عدم استيعابها لتطوير الفكر القومي الذي يقوم به في ظروف المواطنة الاسرائيلية.

كل هذا غير مهم. فالحركة بركة، والمهم إضعاف التيار القومي المستحوذ على العقول ومهاجمته من كل زاوية ممكنة. ولكن هؤلاء لا يردون ماذا يفعلون. فإنهم أولا، يجعلون طرح التيار القومي محور النقاش وهم خارج دائرة النقاش الفكري. إما لأنهم يكتفون بالممارسة اليومية المصلحية الزاحفة التي لا تحتاج إلى فكر مبلور للتعبير عن ذاتها، وإما لأن طروحاتهم السياسية تقع خارج دائرة الشرعية الوطنية التي تثير نقاشا داخليا. ولأنهم ثانيا، يضطرون التيار القومي الديمقراطي لتطوير طروحاته باستمرار في مواجهة الأسئلة المثارة أو الآراء المسبقة، وقد تثار عن حسن نية أو عن سوء نية او عن جهل، وهذا لا يغير مبدئيا نوع الإجابة عليها.

إذا نظم العرب أنفسهم كشعب سيكون بوسعهم أن يفرضوا على الدولة بلورة برامجهم التعليمية وتقرير أهداف التعليم، كما سيكون بوسعهم فرض رأي الأقلية العربية ضمن مؤسسات التخطيط في هذه الدولة... المحكومة بالأيديولوجية الصهيونية في كل ما يتعلق بالتخطيط والتصنيع والإسكان وسياسة الأراضي المتبعة...

* نص محاضرة قدمت أمام المؤتمر القومي 17 الذي عقد بالدار البيضاء

* مفكر ونائب عربي